

اللجنة العليا للموازنة في اجتماعها برئاسة رئيس الوزراء:

مناقشة الإطار العام للموازنة العامة للدولة 2011 - 2013 م

التشديد على ضرورة التركيز على تنمية الموارد غير النفطية

ذ صغاء / سبأ:



د. مجور يترأس اجتماع اللجنة العليا للموازنة أمس

ناقشت اللجنة العليا للموازنة في اجتماعها أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور مشروع الإطار العام المتوسط المدى والسقوف التأشيرية للموازنة العامة للدولة للأعوام 2011 م - 2013 م. واستعرض وزير المالية مشروع الإطار وأسس التقدير والاحتساب ومؤشراته.. موضحاً أن المشروع يركز بدرجة أساسية على المحافظة على الاستقرار الاقتصادي من خلال احتواء معدل التضخم وكذلك محاصرة عجز الموازنة في الحدود الآمنة بحيث لا يتجاوز 4 بالمائة من الناتج المحلي مع الالتزام بعدم تمويل العجز من مصادر تضخمية.. مؤكداً أن ذلك يمثل أولوية قصوى للحكومة خلال المرحلة الراهنة.

التأكيد على تطبيق قانون ضريبة المبيعات واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتقاعسين

وشدد على ضرورة التركيز أكثر على تنمية الموارد غير النفطية وفي المقدمة الضريبة والجمركية وذلك على المستويين المحلي والمركزي، وصولاً إلى تحقيق العوائد التي تعكس واقع النشاط في هذين القطاعين.. مؤكداً بهذا الخصوص التطبيق المسئول للقوانين النافذة المنظمة لهذه العملية بما في ذلك قانون ضريبة المبيعات واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتقاعسين أو المتخلفين عن تأديتها. ووجه رئيس الوزراء اللجنة الفنية عند العمل في إعداد الإطار بالتركيز على محاصرة العجز وجعله في الحدود الآمنة، فضلاً عن التركيز على موازنة الإطار مع مؤشرات الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2010 - 2015 م.

وأشار إلى أنه تم تصميم الإطار العام بما يدعم الإنفاق المحفز للنمو ويؤدي إلى تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال التركيز على الاستثمار الحكومي المحفز للنمو وكذلك التركيز على المشاريع التنموية الاستراتيجية التي تعزز من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولفت إلى أنه تم التركيز على تعزيز جهود الحكومة في دعم السياسات المالية لتحريك الإيرادات غير النفطية من مختلف الأوعية الضريبية والجمركية بتنفيذ وتفعيل القوانين المالية والضريبية وخاصة ما يتعلق بقانون الضريبة العامة على المبيعات.. وبين أن تعزيز جهود مكافحة الفقر من خلال وضع المخصصات

أحالت (56) مخالفة في تجارة الحديد إلى النيابة المختصة

المواصفات تضبط 200 مخالفة تجارية في أسواق 7 محافظات يمنية

بالأوزان لبعض السلع الأساسية خصوصاً مادة الأرز والسكر والتمور، ونقص البيانات الإيضاحية والأصول لبعض السلع التي تم ضبطها وتحريزها أو مصادرتها، ومضى مدير عام هيئة المواصفات والمقاييس إلى القول: كما تم ضبط عدد من المحلات التي لا تلتزم بشروط العرض والتخزين وعدم النفاذة الجيدة لتلك المحلات الأمر الذي قد يترتب عنه تلوث أو فساد للسلع المعروضة بتلك المحلات، كما قامت الهيئة خلال هذا الأسبوع غير مكاتبها في صينية وكاتب وزنجيل وزبوت ومساحيق ومشروبات وبيفرات وبعض المعليات.. وأشار البشة إلى أن الحملة يصاحبها قيام الهيئة بتوزيع

أطفالها، وحقيقة أعجب من سعة الصدر وقدرة الأطفال ويستحق الشعب ولا سيما الأطفال حياة أفضل.. من جانبه قال ممثل منظمة اليونيسيف بصغاء جيرت كابليري: إن زيارة السفير مارتن بيل لليمن تكتسب أهميتها في تشييد مشروع مياه كبير جداً بالتنسيق مع الحكومة اليمنية الذي لن تقتصر خدماته على النازحين فحسب وإنما تمتد إلى المجمعات المضيفة..



مارتن بيل

وأشار إلى أنه سيقبل معاناة الأطفال اليمنيين إلى الشعب البريطاني والمنظمات الدولية المانحة والمجتمع الدولي عن طريق نشر الفيلم التسجيلي الذي قام بتسجيله خلال زيارته لليمن، في إحدى القنوات الفضائية البريطانية وكتابة مقالات عنها في عدد من الصحف البريطانية. وأوضح بيل أن فحوى زيارته لليمن الأطفال وإتاحة الفرصة للتعرف على أوضاعهم في مناطق الصراع بصعده ومخيمات النازحين واللاجئين. وأكد أن العامل الرئيسي لنجاح مهمة منظمة اليونيسيف تمثل في الوصول إلى الأطفال والمجتمع في مخيمات النازحين وهو ما يتطلب الالتزام الكامل لشروط وقف إطلاق النار بين الحكومة والحوثيين.. لافتاً إلى أن وضع الأطفال معاناتهم لا يقل خطورة والإخوة سامح مخيمات النازحين أو اللاجئين أو مناطق اليمن بشكل عام.

اطلع على مستوى الإنجاز في الملاعب التدريبية لخليجي (20)

الجفري يشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات عملية لتنفيذ مشروع إعادة تأهيل مستشفى عدن

تطوير مدن الموانئ والدكتور الخضر ناصر لصور مدير عام مكتب الصحة والسكان في عدن. إلى ذلك اطلع محافظ محافظة عدن رئيس اللجنة الفرعية لبطولة خليجي 20 الدكتور عدنان الجفري أمس على مستوى الإنجاز خلال الزيارة الميدانية التي قام بها إلى عدد من الملاعب التدريبية والمواقع السياحية لإيواء خليجي (20) الذي تستضيفه المحافظة. وخلال الجولة التي شملت ملاعب التدريب في عدد من مديريات المحافظة التي وصلت نسبة الإنجاز فيها إلى 90 ٪ من التجهيزات، أكد الجفري ضرورة استكمال بقية الأعمال الملحقه بملاعب التدريب كمدخل الملاعب وسفلة بخط الطرق المؤدية لها. كما زار مشروع النصر بمنطقة السوسة الذي تنفذه الشركة اليمنية للإنشاءات القابضة بأكثر من 100 مليون دولار، حيث اطلع المحافظ على ما تم إنجازه من هذا المشروع الضخم، الذي يعتبر من أبرز مشاريع الإيواء لخليجي 20، حيث من المقرر الانتهاء منه قريباً.



محافظ عدن خلال اجتماع أمس في مبنى تطوير مدن الموانئ

وكذا الصعوبات التي تواجه القائمين على المشروع ووضع المتطلبات الضرورية لها. ودعا الأخ المحافظ الشركة المنفذة للمشروع إلى بذل المزيد من الجهود لإنجاز المشروع في أسرع وقت ممكن، مشيراً إلى أن قيادة محافظة عدن وتطوير مدن الموانئ أعطتا الأولوية لهذا المشروع دون غيره من المشاريع الأخرى، مطالباً القائمين على المشروع بالالتزام بالالتزامات التي على الاجتماع مدير عام برنامج

وأشار إلى أنه تم تصميم الإطار العام بما يدعم الإنفاق المحفز للنمو ويؤدي إلى تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال التركيز على الاستثمار الحكومي المحفز للنمو وكذلك التركيز على المشاريع التنموية الاستراتيجية التي تعزز من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولفت إلى أنه تم التركيز على تعزيز جهود الحكومة في دعم السياسات المالية لتحريك الإيرادات غير النفطية من مختلف الأوعية الضريبية والجمركية بتنفيذ وتفعيل القوانين المالية والضريبية وخاصة ما يتعلق بقانون الضريبة العامة على المبيعات.. وبين أن تعزيز جهود مكافحة الفقر من خلال وضع المخصصات

وأشار إلى أنه تم تصميم الإطار العام بما يدعم الإنفاق المحفز للنمو ويؤدي إلى تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال التركيز على الاستثمار الحكومي المحفز للنمو وكذلك التركيز على المشاريع التنموية الاستراتيجية التي تعزز من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولفت إلى أنه تم التركيز على تعزيز جهود الحكومة في دعم السياسات المالية لتحريك الإيرادات غير النفطية من مختلف الأوعية الضريبية والجمركية بتنفيذ وتفعيل القوانين المالية والضريبية وخاصة ما يتعلق بقانون الضريبة العامة على المبيعات.. وبين أن تعزيز جهود مكافحة الفقر من خلال وضع المخصصات

وأشار إلى أنه تم تصميم الإطار العام بما يدعم الإنفاق المحفز للنمو ويؤدي إلى تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال التركيز على الاستثمار الحكومي المحفز للنمو وكذلك التركيز على المشاريع التنموية الاستراتيجية التي تعزز من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولفت إلى أنه تم التركيز على تعزيز جهود الحكومة في دعم السياسات المالية لتحريك الإيرادات غير النفطية من مختلف الأوعية الضريبية والجمركية بتنفيذ وتفعيل القوانين المالية والضريبية وخاصة ما يتعلق بقانون الضريبة العامة على المبيعات.. وبين أن تعزيز جهود مكافحة الفقر من خلال وضع المخصصات